



دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في الجزائر

The role of Monetary policy in enhancing international economic competitiveness in Algeria

<p>أ.م.د شيماء رشيد محسن Dr Shaymaa Rasheed Mohaisen Shayma.r@uokerbala.edu.iq كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء</p>	<p>أ.د صفاء عبد الجبار الموسوي Prof. Dr.Safaa Abduljabbar Safaa.ali@uokerbala.edu.iq كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء</p>	<p>م.م سامي صالح بناي Sami Salih Bannay sami.s@s.uokerbala.edu.iq كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء</p>
--	---	---

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في الجزائر، حيث تبنت عدة دول سياسات وإستراتيجيات لتعزيز تنافسيتها الاقتصادية، على المستويين الإقليمي والدولي، حتى تضمن لنفسها دوراً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، تأتي السياسة النقدية من بين هذه السياسات والتي تشغل مكانة مهمة بينها نظراً لدورها الجوهرية في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي ومكافحة معدلات البطالة المرتفعة، ومهمة البنك المركزي هي التخطيط ورسم السياسة النقدية لضبط العرض النقدي والرقابة على التمويل بواسطة الأدوات والوسائل التي يملكها لتثبيت التدفق النقدي، ومن ثم استخدام هذه الأدوات بكيفية سليمة تتماشى ووضعية الاقتصاد وإمكاناته، ولكي يقوم البنك المركزي بدوره على مستوى عال من الكفاءة و الفعالية لا بد أن تكون لديه الاستقلالية والمرونة بعيداً عن تدخل وضغوط الجهاز التنفيذي. يهدف البحث هذا إلى التعرف على دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الدولية، مع التركيز على تحليل دور متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد، سعر الفائدة، سعر الصرف)، استخدام البحث مؤشرات التنافسية مثل (مؤشر التنافسية العالمي) للتعبير عن القدرة التنافسية للجزائر وقد خلص البحث إلى أنه لم يكن للسياسة النقدية الدور الفاعل في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:- السياسة النقدية، القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية، مؤشرات التنافسية الدولية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

The research aims to analyze the role of monetary policy in enhancing international economic competitiveness in Algeria, where countries have adopted several policies and strategies to enhance their economic competitiveness, at the regional and international levels, in order to guarantee themselves an active role in the global economy. An important place among them due to its essential role in achieving economic growth and monetary stability and combating high unemployment rates, and the task of the Central Bank is to plan and draw monetary policy to control the money supply and control financing by means of the tools and means it has to stabilize the cash flow, and then use these tools in a proper way that is in line with the state of the economy And its capabilities, and in order for the central bank to play its role at a high level of efficiency and effectiveness, it must have independence and flexibility away from the interference and pressures of the executive apparatus. This research aims to identify the role of monetary policy in enhancing international competitiveness, with a focus on analyzing the role of monetary policy variables (money supply, interest rate, exchange rate), the research used

competitiveness indicators such as (Tin index The World Bank) to express the competitiveness of Algeria. The research concluded that monetary policy did not have an effective role in enhancing the international economic competitiveness in Algeria.

1- المقدمة: Introduction

تحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، نظر للدور الجوهري الذي تؤديه في التأثير على أهم المتغيرات الاقتصادية مثل البطالة، الاستثمار، الأسعار والتضخم وغيرها، فضلا عن اعتبارها أداة لتصحيح وتقويم الوضع الاقتصادي واختلال ميزان المدفوعات، وذلك من خلال إجراءاتها وأدواتها بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية. ترتبط السياسة النقدية في الجزائر بالتحول الذي شهده الاقتصاد الجزائري بالانتقال من الاقتصاد المخطط والموجه إلى اقتصاد السوق بناء على قانون النقد والقرض فأصبح للبنك المركزي سلطة وصلاحيات إدارة السياسة النقدية بشكل يحقق النمو الوطني والاستقرار الاقتصادي. وفي ظل الأزمات المتتالية التي يعيشها الاقتصاد العالمي عامة والجزائري خاصة والذي كان سببه أزمات عدة مثل انهيار أسعار النفط الممول الرئيسي لها هذه العوامل سببت عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي للجزائر، ومع ذلك فإن السلطة النقدية تلجأ إلى السياسة النقدية لإرجاع الأمور إلى نصابها وتحقيق الاستقرار النقدي بغية رفع تنافسية الجزائر الاقتصادية الدولية، وفي محاولة لمعرفة مدى الدور الذي تقوم به السياسة النقدية في تعزيز تنافسية الجزائر الاقتصادية الدولية تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور وكالاتي:

المبحث الأول: الأسس المفاهيمية للسياسة النقدية والقدرة التنافسية.

المبحث الثاني: مساقات دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية.

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في الجزائر.

2- منهجية البحث

يعتمد البحث على استخدام المنهجية الاستقرائية للواقع الاقتصادي عن طريق تحليل البيانات والإحصاءات المتاحة عبر المراحل التاريخية، واعتماد المنهجية الاستنباطية من خلال دراسة التجربة الجزائرية واستنباط الآثار المترتبة عليها وذلك من أجل اثبات الحقائق العلمية المرجوة من البحث.

1-2 مشكلة البحث:- يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلين التاليين:

1- ماهو دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية للجزائر؟.

2- كيف يمكن للسياسة النقدية تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية للجزائر؟.

2-2 أهمية البحث:-

تبرز أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات التي تناولتها، إذ يمكن من خلال الدور الذي تقوم به السياسة النقدية بأدواتها تحديد أهمية البحث في الكشف عن نقاط الضعف في الاقتصاد أو في بعض أجزائه والعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها لينتقل الاقتصاد من المرحلة التي تعوقه (نقاط الضعف تلك) إلى اقتصاد متعافٍ يملك القدرة على المنافسة.

3-2 هدف البحث:- يهدف البحث إلى

1-دراسة وتحليل دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية.

2-تحليل العلاقة بين السياسة النقدية والقدرة التنافسية الاقتصادية الدولية للجزائر.

4-2 فرضية البحث

لقد تم بناء فرضية البحث على مشكلة الدراسة إذ أن فرضية البحث تعد إجابات آنية للظاهرة المدروسة، وحلولاً متوقعة للمشكلة موضوع البحث وسيوضح إمكانية رفضها أو قبولها من خلال التحليل والكشف عن علاقات التأثير بين المتغير المستقل

(السياسة النقدية) معبرا عنه بمتغيرات فرعية من جانب وبين المتغير التابع (القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية) ومتغيراتها الفرعية من جهة أخرى , وقد افترضت الدراسة بأن هنالك (دور للسياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في الجزائر).

5-2 حدود المكانية والزمانية للبحث

تقتصر الدراسة على الحدود المكانية التي تمثلت بالجزائر - الاقتصاد الجزائري أما الحدود الزمانية للبحث فقد تضمنت فترات زمنية مختلفة من أجل المقارنة وامكانية الاستفادة منها.

المبحث الأول

الأسس المفاهيمية للسياسة النقدية والقدرة التنافسية

3-السياسة النقدية

1-3 مفهوم السياسة النقدية

تبلور مصطلح السياسة النقدية في الأدبيات الاقتصادية في القرن التاسع عشر وأخذ يتطور في القرن العشرين، واتضح دور السياسة النقدية بعد حصول الدورات الاقتصادية وما سببته من مشاكل واضطرابات اقتصادية، وتعددت وجهات النظر إزاء مفهوم السياسة النقدية , ويعود ذلك إلى تباين التوجهات الفكرية أو إلى اختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل بلد. ومن مفاهيم السياسة النقدية وحسب - George Paniente - هي "مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية بهدف إحداث اثر على الاقتصاد، وأيضا لضمان استقرار أسعار الصرف، وينظر إلى السياسة النقدية (كإحدى سياسات الاقتصاد الكلي لإدارة الطلب إذ تؤدي هذه السياسة دورها في الاقتصاد من خلال تشجيع الطلب الكلي على السلع والخدمات، أو من خلال الضغط باتجاه تخفيضه، وذلك حسبما يتطلبه الوضع الاقتصادي. ولا يتحدد تأثير الطلب الكلي بمستوى الإنتاج فحسب وإنما يشمل أيضا المستوى العام للأسعار) (Tobin,2008:12). وتعرف السياسة النقدية بأنها (مجموعة القواعد والوسائل والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي بما يتناسب مع النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة خلال فترة زمنية) (دعاء أحمد عقل واميرة احمد عقل،2015: 11). وتعرف كذلك بأنها (تلك الرقابة التي تفرضها الحكومة بواسطة البنك المركزي أو السلطة النقدية لبلاد ما لتتحكم في المعروض النقدي والسيولة المالية وأسعار الفائدة لتحقيق مجموعة من الأهداف الموجهة نحو النمو واستقرار الاقتصادي) (lordachioaia Adelina-Geanina, Titu Maiorescu,2013:3). ومن خلال ما تقدم من التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتيح للبنك المركزي التدخل واستخدام أدواته النقدية صوب التأثير على حجم الائتمان سواء في حدود توسعية أو تقييدية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

2-3 أهداف السياسة النقدية

1-2-3 استقرار المستوى العام للأسعار

وهو من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تجنب التضخم واحتواء تحركات الأسعار إلى مستوى متدني لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي. فمتغير الأسعار سوف يؤثر على الوضع المعاشي للأفراد ، والتضخم سيؤثر سلبا على الفقراء بانخفاض دخولهم بالمقابل تزداد ثروات الأغنياء بارتفاع الأسعار ويمكن أن يحدث الخلل الاجتماعي الناشئ عن بعض التوترات الاجتماعية بسبب المنافسة بين فئات المجتمع المختلفة، وتعمل السياسة النقدية على التخفيف من التغيرات العنيفة والمستمرة في مستوى الأسعار لما يصاحب ذلك من تقلبات في قيمة النقود، ومن ثم الحد من الآثار الضارة في مستوى

توزيع الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية. ويأتي هدف استقرار الأسعار من أهم أولويات السلطة النقدية للحفاظ على قيمة وحجم التداول النقدي في الاقتصاد، والمحافظة على توازن القيم النقدية مع القيم الحقيقية في الاقتصاد (235-244: R. Cauvery et al, 2009).

2-2-3 توازن ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات لدولة ما هو الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون بين بلد معين والعالم الخارجي نتيجة مبادلاته ومعاملاته خلال فترة تحدد عادة بسنة حيث تستخدم السياسة المالية لتصحيح الاختلال الداخلي (الموازنة العامة)، بينما تستخدم السياسة النقدية لتصحيح الاختلال الخارجي (ميزان المدفوعات). ويكون ميزان المدفوعات في صالح البلد عندما يكون ما يستلمه من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج وعكس ذلك لن يكون الميزان في صالحه، والبلدان جميعها تسعى لكي يكون ميزان المدفوعات لجانبها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهب واحتياطيات من العملة الصعبة. ويبرز دور السياسة في تأثيرها المهم على ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر الفائدة بغية جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد كذلك اتباع سعر صرف ملائم يسهم في تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فيخفض سعر الصرف ويتحسن الميزان التجاري إذا ما نجح البلد برفع صادراته وخفض وارداته (زكريا الدوري ويسرى السامرائي، 2013: 190).

3-2-3 العمالة الكاملة

تسعى السياسة النقدية وباهتمام كبير لضمان التوظيف الكامل وتحقيق مستوى مرتفع من التشغيل على ذلك هناك اجماع بين الاقتصاديين على جعل هذا الهدف في دائرة الاهداف التي تتبناها السياسة النقدية من خلال حرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وتبرز كفاءة السياسة النقدية في صياغة ادوات السلطة النقدية وتنفيذها بما يضمن خلق فرص العمل وبمعدلات الاجور السائدة، كذلك لابد من تجنب ما من شأنه الاضرار بمستوى الدخل والانتاج او تحقيق مستوى من التشغيل الكامل الذي ينطوي على وجود بطالة فوق الصفر أي توجد نسبة من العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه باستمرار يطلق عليها بمعدل البطالة الطبيعي وتعمل السلطات الحكومية على التقليل منها (محمد فوزي أبو السعود، 2004: 184).

4-2-3 تعزيز النمو الاقتصادي

تكمن قدرة السياسة النقدية في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق قدرة السلطة النقدية في صياغة ادواتها بشكل يعمل على توجيه احتياطات البنوك وقدرتها على خلق الائتمان فالسياسة التوسعية تستطيع المحافظة على سعر فائدة منخفض ما يشجع على رفع طلب الائتمان ومن ثم الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، والذي يعكس الزيادة في الكميات المتحققة من إنتاج السلع والخدمات ويقاس النمو الاقتصادي الايجابي بالارتفاع في الناتج المحلي مقارنة بالناتج المحلي لسنوات ماضية.

4- أدوات السياسة النقدية

تختلف الأدوات المتاحة للبنوك المركزية من بلد إلى آخر، اعتماداً على الهيكل المؤسسي والنظام السياسي ومرحلة التطور.

4-1 الأدوات الكمية

4-1-1 عمليات السوق المفتوحة

هي العمليات التي يقوم بها البنك المركزي من خلال بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة، تؤدي هذه العمليات إلى التأثير على حجم الائتمان المصرفي (إبراهيم المصري، 2014: 145). وتعد عمليات السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية، لأنها المحددات الأساسية للتغيرات في أسعار الفائدة والقاعدة النقدية، والمصدر الرئيسي للتقلبات في المعروض النقدي.

2-1-4 سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية، للحصول على أموال من أجل تدعيم احتياطياتها النقدية وزيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة وهذه الاداة من اقدم ادوات السياسة النقدية اذ تؤثر على القاعدة النقدية والمعروض النقدي فالزيادة في حجم القروض المخصصة تؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية والمعروض النقدي وبالعكس فإن انخفاض القروض المخصصة يؤدي إلى انخفاض في القاعدة والمعروض النقدي (R. Glenn Hubbard , 2008: 461).

3-1-4 تغيير متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني الالزامي

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من الأدوات المستخدمة للتحكم بعرض النقود. حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع عملائها لدى البنك المركزي وتكون نسبة الاحتياطات على شكل أرصدة أو نقود (Eric Monnet (and Miklos Vari, 2019:42). و تملك البنوك المركزية سلطة تغيير نسبة الاحتياطي التي تلتزم بها البنوك التجارية بهدف التأثير على مستوى الاحتياطات الفائضة لدى البنوك وبالتالي في قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع. فعندما يرغب البنك المركزي في تخفيض حجم الائتمان المصرفي فإنه يبادر برفع نسبة الاحتياطي القانوني، وبذلك يستبعد في الحال بعض من الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية وتحول بالتالي دون استخدامها كأساس للتوسع في منح الائتمان وخلق الودائع (رحيم حسين, 2006: 196).

2-4 الأدوات النوعية للسياسة النقدية:**1-2-4 تحديد حصة الائتمان**

وتسمى أيضا بسياسة تخصيص الائتمان، فهو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية، لوضع سقف أو حد أعلى أجمالي الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية وفق نسب معينة خلال العام بحيث لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة محددة. ففي حالة وجود تضخم حاد، تقوم الدولة بفرض سياسة تأطير القروض، كذلك يحدد البنك المركزي حد أقصى لحجم القروض الممنوحة من البنوك أو تحديد معدل نمو القروض (الطاهر لطرش, 2015: 159).

2-2-4 التأثير والإقناع الأدبي

كون البنك المركزي سلطة رسمية إذ يعد بنك البنوك وبحكم القانون الذي يمنحه هذه السلطة لتنظيم العمل المصرفي، فالبنك المركزي ومن خلال استعماله للوسائل الأدبية لإقناع البنوك التجارية بالعمل أو شيء ما أو من عدمه فإنه يستعمل الإقناع الأدبي لتسير الأمور في الاتجاه الذي يرغبه، حيث إن البنوك المركزية تستخدم هذه الوسيلة بطرق ودية وغير رسمية عند طلب انتهاج سياسة من قبل البنوك التجارية في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية داخل القطر أو البلد.

3-2-4 التعليمات والأوامر المباشرة والملزمة

وتتمثل في مجموعة من الأوامر والتعليمات المباشرة الصادرة عن السلطة النقدية (البنك المركزي) والموجهة للبنوك التجارية، حيث تعتبر توجيهات إلزامية التنفيذ وقد تتعرض للمساءلة القانونية في حال عدم تطبيقها والافتقار بمحتواها.

5- القدرة التنافسية

5-1 مفهوم القدرة التنافسية

أن مفهوم التنافسية هو مصطلح يتميز بالحدثة ولا يخضع لنظرية عامة تفسره ، لذا نجد من الصعب تتبع الأصول التاريخية لظهور مفهوم اقتصادي معين. ولا بد من التفريق بين مفهوم المنافسة ومفهوم التنافسية حيث أن المنافسة تلمح إلى نوعين من المنافسة في بيئة الأعمال منافسة مباشرة وتتمثل في الصراع المحتدم بين المنظمات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد السانحة فيه، أما المنافسة غير المباشرة والتي تكون بين المنظمات العاملة في القطاع نفسه أو التي تقوم بإنتاج عين الخدمات أو المنتجات. ولابد من التفريق بين مفهوم المنافسة ومفهوم التنافسية حيث أن المنافسة تلمح إلى نوعين من المنافسة في بيئة الأعمال منافسة مباشرة وتتمثل في الصراع المحتدم بين المنظمات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد السانحة فيه، أما المنافسة غير المباشرة والتي تكون بين المنظمات العاملة في القطاع نفسه أو التي تقوم بإنتاج عين الخدمات أو المنتجات (عبد السلام أبو قحف ، 2010 : 33) ويعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التنافسية بأنها " قدرة المؤسسات، الصناعات، المناطق، الدول حسب المناطق والمناطق التي تتجاوز حدود الدول لإنشاء عامل دخل مرتفع نسبياً ومستويات توظيف عالية نسبياً على أساس مستدام، في حين تواجه بشكل دائم المنافسة الدولية" وعرفت كذلك بأنها "قدرة دولة (منطقة ، موقع) على تحقيق أهداف ما بعد الناتج المحلي الإجمالي لمواطنيها" (Aiginger et al,2013: 5).

5-2 القدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد الجزئي والإقليمي والكلية

5-2-1 القدرة التنافسية من منظور الاقتصاد الجزئي

في هذا المستوى ، تكمن القدرة التنافسية في قدرة الشركات على إنتاج منتجات متسقة ومرحبة تلي متطلبات السوق المفتوحة من حيث السعر والجودة وما إلى ذلك. يجب على أي شركة تلبية هذه المتطلبات إذا كان لها أن تظل في سوق العمل ، و الشركة الأكثر قدرة على المنافسة مقارنة بمنافسيها هي تلك التي تزداد قدرتها في الحصول على حصتها بالسوق .على العكس من ذلك ، ستواجه الشركات غير التنافسية انخفاضاً في حصتها السوقية ، وفي النهاية فإن أي شركة لا تزال غير قادرة على المنافسة - ما لم يتم توفير بعض الدعم أو الحماية "المصطنعة" لها - سوف تتوقف عن العمل (Ronald L. Martin,2003:1-2).

5-2-2 القدرة التنافسية من منظور الاقتصاد الكلي

وبالمقارنة مع المنظور الجزئي ، فإن مفهوم القدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي هو تعريف ضعيف بدرجة أكبر بكثير ومتنازع عليه بشدة. على الرغم من حقيقة أن تحسين القدرة التنافسية لدولة ما أو منطقة ما يتم تقديمه بشكل متكرر كهدف مركزي للسياسة الاقتصادية ، إلا أن الحجج كثيرة حول ما يعنيه هذا بالضبط وما إذا كان من المعقول التحدث عن القدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي على الإطلاق. أن الافتقار إلى تعريف مقبول بشكل عام هو في حد ذاته أحد مصادر المعارضة لمفهوم القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي ؛ والحجة الأساسية هي أنه من الخطر أن تستند السياسة الاقتصادية إلى مثل هذا المفهوم غير المتبلور الذي يقبل تفسيرات وفهماً متنوعاً. هناك خط أكثر صرامة من النقد يجادل بأن مفهوم التنافسية الوطنية هو في الأساس "لا معنى له".

5-2-3 القدرة التنافسية الإقليمية (المناطقية)

تشير القدرة التنافسية الإقليمية إلى السمات المشتركة التي تميز جميع الشركات في منطقة واحدة ، بما في ذلك المؤسسات ، والبنية التحتية ، والتعليم ، ومهارات القوى العاملة ، والتكنولوجيا ، والابتكار ، وبعبارة أخرى ، إلى أي شيء يمكن أن يساعد الشركة على العمل في بيئة أعمال مواتية لتطورها أو ، على العكس من ذلك ، أي بيئة طاردة لكل ما تقدم. وتشير د. بوروزان (Dula Borazon) "أن التنافس الإقليمي يُنظر إليه في الأدبيات إما على أنه تجميع للقدرة التنافسية للاقتصاد الجزئي ، أو كمشقة من القدرة التنافسية للاقتصاد الكلي لكنه ليس اشتقاقاً خالصاً ، ويرجع ذلك أساساً إلى

الاختلافات الواضحة بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الإقليمي ، ولا يمكن تطبيق مفهوم تنافسية الاقتصاد الكلي بشكل كامل على المستوى الإقليمي.

6- مؤشرات القدرة التنافسية

وقد أدى الاهتمام المتزايد بالتنافسية إلى بروز العديد من المؤشرات التي تتقلب بين مقاييس سعر الصرف الحقيقي الفعال التي نشرت من قبل صندوق النقد الدولي و المقاييس المطلقة التي طورها معهد التنمية الإدارية (IMD) والمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) ، والتي تكشف عن التغيرات في ترتيب القدرة التنافسية للدول. وتقسم المؤشرات الى:-

6-1 مؤشرات بسيطة

تقيس المؤشرات الجزئية جانبا من جوانب التنافسية، لكن لا تفسر لوحدها مستوى تنافسية البلد، وأحيانا قد تعطي فكرة مغلوطة عن تطور التنافسية مثال: الحصة من السوق التنافسية.

6-1-1 على مستوى الدولة

6-1-1-1 مستوى المعيشة: هذا المؤشر يوضح أن التنافسية تعني قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة باضطراد من خلال تحقيق ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي معبرا عنها بـ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (محمد متولي محمد الخطيب، 2012: 192) .

6-1-1-2 حالة الميزان التجاري للدولة : حيث يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، فيدل الفائض فيه على قوة الدولة التنافسية. أما وجود العجز في الميزان يعني تراجعاً في تنافسية.

- أسعار الصرف الحقيقية: في الغالب يتم تقييم القدرة التنافسية بما يتصل بالمزايا النسبية من خلال تقييم لأسعار الصرف الحقيقية واختلالها، مما يؤثر على قدرة دولة ما على إنتاجها للسلع والخدمات وبصورة أكثر فعالية في التكلفة والجودة مقارنة بالدول الأخرى.

6-1-2 على مستوى الشركة (المؤسسة)

تعد القدرة التنافسية على مستوى الشركة ذات أهمية قصوى لممارسي المهنة والمختصين وقد اجتذبت أقصى قدر من اهتمام الباحثين بين مستويات التنافسية الثلاثة: الدولة والصناعة والشركة. كتب العديد من الباحثين والمؤلفين مراراً وتكراراً عن أهمية القدرة التنافسية على مستوى الشركة.

6-1-2-1 الربحية: تعد الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك فإن الحصة من السوق تشكل مؤشراً على التنافسية أيضاً إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد أن يكون الغرض رفع حصتها السوقية، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضامنة لربحيته في المستقبل. أن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تكون مرتبطة بالقيمة السوقية لها ، ويطلق على نسبة القيمة السوقية للدين ورؤوس الأموال التابعة للمشروع على تكلفة اصوله بمؤشر توين q الذي يستخدم لقياس قوة الاحتكار واختبار العلاقة بين هيكل السوق والربحية:

6-1-2-2 تكلفة الصنع : تعد المؤسسة غير تنافسية بالنسبة للنموذج النظري للمنافسة النزيهة حينما يكون متوسط تكلفة الصنع أعلى من سعر منتجاتها في الأسواق، ويعود ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو كون عوامل الإنتاج ذات تكلفة عالية كثيراً، أو للسببين الانفين معاً

6-1-2-3 الانتاجية الكلية للعوامل : تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، وإذا كانت الإنتاجية هي المقياس الجوهرية للقدرة التنافسية ، وغالباً ما تستخدم الإنتاجية كتعبير عن القدرة التنافسية. اما على مستوى الشركة ، يمكن النظر إلى الإنتاجية على أنها القدرة الكامنة للتنافسية ونتيجة هذه القدرة.

ومن المفترض أن تعكس إنتاجية الشركة الكفاءة الكلية للشركة من خلال قدرتها على تحويل المدخلات إلى مخرجات (من حيث الكمية والنوعية).

4-2-1-6 الحصاة في السوق: المقياس المباشر للقدرة التنافسية هو حصاة الشركة لمنتج معين في سوق معين. كلما زادت قدرة الشركة على بيع منتج ما ، زادت القدرة التنافسية للمنتج. يمكن قياس الحصاة السوقية إما من الناحية المادية (الحصاة في إجمالي عدد العناصر أو في إجمالي الكمية المباعة) أو من الناحية النقدية (الحصاة في إجمالي المبيعات).

6-2 مؤشرات مركبة

طورت عدة مؤسسات مؤشرات مركبة للتنافسية تتكون من جملة من المؤشرات الجزئية التي تهدف إلى قياس أبعادها الكمية، والنوعية، والقطاعية، والكلية والتي يعتقد انها تحيط وتلم بأغلب الأبعاد المكونة لهذه الظواهر المعقدة. ويعد مؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤشرات التنافسية التي يصدرها المعهد العربي للتخطيط والمنتدى الاقتصادي العالمي ومعهد الادارة الدولية من بين المؤشرات العديدة في قياس ظواهر مثل (التنمية البشرية) و (تنافسية الامم) والتي لا تتوفر مؤشرات بسيطة متفق ومتفاهم عليها. ومن الجدير أن نوضح بعض المؤشرات المركبة والتي تعدها منظمات دولية اقليمية عن طريق هيئات هي:

- مؤشر البنك الدولي
- مؤشر صندوق النقد الدولي
- مؤشر الحرية الاقتصادية
- مؤشر القدرة التنافسية للمجلس الأمريكي للتنافسية
- مؤشر مؤسسة إدارة التنمية الدولية IMD
- مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي
- مؤشر صندوق النقد العرب

المبحث الثاني

مساقات دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية

7- الدور المباشر للسياسة النقدية

يكن الدور المباشر لانتقال اثر السياسة النقدية في النقود التي بحوزة الأفراد والتي يمكن تسميتها بقناة النقود , إذ تعد النقود شكلا من أشكال الموجودات لذا تأخذ مكانها جنبا إلى جنب مع الاسهم والسندات والموجودات المادية الأخرى . فإذا قضت إجراءات السياسة النقدية بإحلال النقود مكان الموجودات المادية فان الزيادة في الأرصدة النقدية ترفع نسبة النقود إلى الموجودات المادية لدى الأفراد . فالحيياة الاضافية تحمل معها خدمات اضافية للنقود (المزيد من السيولة)، فإذا قوّم الأفراد السيولة الاضافية باقل من قيمة خدمات الموجودات المادية الأخرى عند ذلك يخفض هؤلاء الأفراد ما عندهم من ارصدة نقدية بالحصول على المزيد السلع والخدمات ، وبذلك يرتفع الإنفاق الكلي ومن ثم الناتج (John Sloman,2018: 594) .

8- الدور غير المباشر للسياسة النقدية

8-1 قناة عرض النقد

اعتقد الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون بحياد النقود وإن التغيرات في العرض النقدي لا تؤثر في المتغيرات الحقيقية بل تقود إلى تغيرات في الطلب الكلي والأسعار , ويعني ذلك أن السياسة النقدية التوسعية لها دور في ارتفاع الأسعار دون أن يكون لها أثر في الناتج والتوظيف , الا أن كينز كان يرى أن للسياسة النقدية تأثيرا على المتغيرات الحقيقية شرط أن يكون الطلب على النقود قليل المرونة بالنسبة لمعدل الفائدة وأن يكون الاستثمار مرنا بالنسبة لمعدل الفائدة أما في حالة كون دالة التفضيل النقدي

أفقية - مصيدة السيولة- فإن معدل الفائدة لا ينخفض مع زيادة العرض النقدي, كذلك أن لم يستجب الاستثمار لتغيرات معدل الفائدة فإن هذا يشير إلى عدم قدرة السياسة النقدية في التأثير في النشاط الاقتصادي , ومن جانب آخر رأى النقوديون أن السياسة النقدية يمكن أن تؤثر في المتغيرات الحقيقية في الأجل القصير فقط بينما يتركز تأثيرها في الأجل الطويل على المتغيرات الأسمية كالمستوى العام للأسعار ومعدل الفائدة الإسمي والأجر النقدي. وبصورة عامة يلاحظ أن التغير في العرض النقدي يمكن أن يؤثر على الناتج من خلال التغيرات في معدل الفائدة وسعر الصرف , فزيادة العرض النقدي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة تبعاً لأثر السيولة وهذا يقود إلى زيادة الاستثمار وبالتالي الناتج الكلي . ومن جهة أخرى تؤدي زيادة العرض النقدي إلى ارتفاع سعر الصرف الاسمي والحقيقي بافتراض ثبات الأسعار النسبية وبالنتيجة زيادة الصادرات وانخفاض الوردات ومن ثم زيادة الناتج الكلي (Olivier Blanchard,2021:422) .

2-8 قناة سعر الفائدة التقليدية : يعد سعر الفائدة من المتغيرات الاقتصادية الهامة على المستوى الكلي و الجزئي في النشاط الاقتصادي. فتغيرات أسعار الفائدة تؤثر بشكل مباشر على قرارات العديد من الوحدات الاقتصادية سواء كانت وحدات ذات فائض مالي، أو وحدات ذات عجز مالي في النشاط الاقتصادي. كما أن استقرار أسعار الفائدة في حدود مقبولة تعبر عن مدى سلامة و صحة السياسات النقدية المتبعة في اقتصاد معين وكذلك تعد قناة سعر الفائدة تبعاً للفكر الكلاسيكي القناة التقليدية لآلية انتقال اثار السياسة النقدية إلى هدف النمو, أما في الفكر الكينزي أن السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية ، مما يؤدي بدوره إلى خفض التكلفة الحقيقية للاقتراض ، ينتج عن ذلك إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري ، و يقود هذا إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي, ويفترض أن يستخدم الانخفاض في سعر الفائدة في عمليات الاقتراض من قبل البنوك لزيادة الائتمان للقطاع الخاص لكي يشجع الاستهلاك والاستثمار وزيادة الناتج وانخفاض قيمة العملة المحلية* وزيادة الصادرات وبالتالي ارتفاع القدرة التنافسية (حسن الحاج, 2018: 10).

3-8 قناة سعر الصرف : تنشأ أهمية سعر الصرف في قدرته على تسهيل الوصول إلى الأهداف والغايات الاقتصادية الرئيسية ، إذ إنه يؤثر في قطاعات الاقتصاد القومي كافة ، فيعزز القدرة التنافسية لبلد ما بما يضمن سلامة ميزان المدفوعات ، ويعمل على تثبيت الأسعار المحلية ، بكلمة أخرى فإن أثر سعر الصرف يبرز بالتأثير على الإنفاق ، وذلك أساساً من خلال تعزيز الحوافز النسبية بين المعروض المحلي للصادرات وبدائل الواردات ، والإنفاق المحلي على الواردات و سلع التصدير وتوقف هذه الحوافز على أسعار سلع التبادل التجاري بالعملة المحلية والتي لا يتم تبادلها تجارياً. ومع تزايد تدويل الاقتصادات في جميع أنحاء العالم وظهور أسعار الصرف المرنة ، تم إيلاء المزيد من الاهتمام لكيفية تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف ، والتي تؤثر بدورها على صافي الصادرات والطلب الكلي. وتستخدم السياسة النقدية قناة سعر الصرف* للتأثير على الصادرات من جهة ، ومن جهة أخرى للتأثير على معدلات الفائدة في جذب الاستثمار الخارجي (عبد المطلب عبد الحميد,2013: 126), وايضا فإن هذه القناة تعني الاستجابة لتحركات سعر الفائدة.

* العلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار الصرف هي حركة رأس المال، فالحرية فيها تجعل نظرية تعادل أسعار الفائدة فاعلة ، فانخفاض أسعار الفائدة الداخلية عن أسعار الفائدة الخارجية يؤدي الى انخفاض الطلب على العملة المحلية أي انخفاض عرض الصرف الأجنبي فيقود الى انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية وتكون الحالة معاكسة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة , للمزيد اقرأ:

-Thomas Oatley, W.Kindred winecoff, *international political economy*,10 th Edition, Edward Eglar,2019,p359.

* اعتمد سعر صرف العملة المحلية تجاه العملة الأجنبية في التحليل والذي يمثل عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

8-4 قناة الأصول الأخرى

8-4-1 قناة توبن : وتوضح هذه القناة كيف يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على الاقتصاد من خلال تأثيرها على تقييم الأسهم. كما تنص نظرية توبن (Tobin) السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة . مما يجعل السندات أقل جاذبية مقارنة بالأسهم وينتج عن ذلك ارتفاع أسعار أسهم الشركات P_s ، ومن ثم زيادة قيمتها السوقية مقارنة بتكلفة رأس المال (q) مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة بأسعار أعلى، واستخدام العائد المحقق في شراء سلع استثمارية وبما أن الاستثمار هو أحد مكونات الطلب الكلي فارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي (Y). هكذا استطاع Tobin أن يربط بين السياسة النقدية التوسعية و بين زيادة الاستثمار , ويمكن قياس تنافسية الشركة بواسطة مؤشر توبن والذي يمثل (كما ذكر سابقاً) النسبة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالشركة / تكلفة استبدال الأصول فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فإن الشركة لا تمتلك قدرة تنافسية .

8-4-2 قناة مودجلياني: أوضحت نظرية مودجلياني أن الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال تأثير زيادة الثروة على الاستهلاك ،حيث أوضح أن المستهلكين يحاولون تحسين مستوياتهم الاستهلاكي عبر الزمن من خلال زيادة الإنفاق الذي يحدد الدخل الحالي و الموارد المحصل عليها مدى الحياة، هذه الموارد التي تتكون أساساً من الأسهم العادية، حيث عند ارتفاع أسعارها تزيد ثروتهم المالية و بالتالي يزيد استهلاكهم وكذلك بين Modigliani أن السياسة النقدية التوسعية وكما هو معلوم تخفض سعر الفائدة الامر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية وبالتالي ارتفاع أسعارها PS، فتزيد بذلك ثروات الأفراد أصحاب هذه الأسهم الذين يرفعون من استهلاكهم من السلع و الخدمات، و بما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي، فان زيادة الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

8-4-3 قناة الائتمان

8-4-3-1 قناة الميزانية العمومية

ينتقل اثر زيادة عرض النقد عبر ميزانية الشركات فزيادة عرض النقد يسبب ارتفاع اسعار الأسهم (PS) نتيجة انخفاض سعر الفائدة وارتفاع اسعار السندات وهذا يؤدي إلى ارتفاع صافي قيمة الثروة للشركات (net worth) وتبعاً لذلك سيكون انخفاض في المخاطر (احتمال مواجهة كارثة مالية) (Moral Hazard) ومن ثم زيادة الائتمان والإنفاق الاستثماري وزيادة الطلب الكلي والقدرة التنافسية.

8-4-3-2 قناة التدفقات النقدية للشركات

تؤثر السياسة النقدية على التدفقات النقدية للشركات فبإتباع سياسة نقدية توسعية تخفض معدلات الفائدة الاسمية ما يخفض الديون قصيرة الأجل وهذا يؤدي إلى تحسن الميزانية العمومية للشركات بسبب الزيادة في صافي التدفقات النقدية الأمر الذي يسهل للمقرضين إدراك قدرة الشركة على دفع التزاماتها أم لا , وتأسيساً على هذا تصبح مشاكل الائتفاء السلبي أو الخطر المعنوي اقل وطأة وبالتالي يرتفع الإقراض ما يشجع الإنفاق الاستثماري ثم يزيد النشاط الاقتصادي بالكامل (مجدي الشوريجي, 2013: 73) .

8-4-3-3 قناة مستوى السعر غير المتوقع

تعمل القناة الثالثة للميزانية العمومية للمنشآت من خلال تأثير السياسة النقدية على المستوى الأسعار العام. حيث أن مدفوعات الدين في الدول الصناعية هي مثبتة تعاقدياً بقيم اسمية، وعليه فإنّ الارتفاع غير المتوقع في مستوى الأسعار يخفض من قيمة الديون على المشروع بالقيم الحقيقية (أي أنّها تخفض من عبء الدين في المنشآت) شريطة أن لا يخفض ارتفاع مستوى الأسعار من القيمة الحقيقية لموجودات المشروع. والتوسع النقدي يسبب ارتفاعاً غير متوقع في السعر الذي يرفع من

القيمة الحقيقية الصافية للمشروع، وهذه تخفض من المشاكل المالية وبنتيجه لذلك يزداد الإقراض وبالتالي زيادة الإنفاق الاستثماري والناتج الكلي (Gregory N. Mankiw , 2019: 630) .

المبحث الثالث

دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في الجزائر

9- تطور عرض النقد

نما المعروض النقدي نمواً متزايداً بداية صدور قانون النقد و القرض* في بداية التسعينات، و يرجع ذلك بالأساس للتوسع في الائتمان المحلي الناتج عن انعدام الانضباط المالي وتدهور الوضع المالي للمؤسسات العامة بسبب زيادة الطلب وارتفاع الأجور و التباطؤ العام في الاقتصاد الوطني، لكن مع بداية سنة 1993 بدأ نمو المعروض النقدي يتراجع ، ويعود تراجعها إلى إتباع سياسة نقدية تشفوية متمثلة بإيقاف التمويل بالعجز و كذلك تقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية وتجميد نظام الأجور، واستمر المعروض النقدي بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى نهاية التسعينيات (الموقع الالكتروني لبنك الجزائر). لقد عرفت الألفية الثالثة نمواً متزايداً للمعروض النقدي بمفهومه الواسع، ويبين الجدول (1) إنه ارتفع من 26.85 مليار دولار امريكي سنة 2000 إلى 31.99 مليار دولار سنة 2001 بنسبة نمو تقدر بـ (19.1%) ، ويعزى ذلك للزيادة في الأرصدة الخارجية والشروع بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ يقدر بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي تقريبا 7 مليار دولار. بالإضافة إلى ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد الوطني والتي وصلت إلى (68%) من مجمل الديون الداخلية حي بلغت 107.72 مليار دينار موزعة منها حوالي 74 مليار دينار قروض للقطاع العام و الباقي قروض للقطاع الخاص. إستمر المعروض النقدي بالارتفاع ، ففي سنة 2009 تراجع معدل نمو المعروض النقدي فيه لأدنى مستوى له ، مسجلاً 98.62 مليار دولار امريكي وبمعدل نمو قدره 0.9% مقارنة مع سنة 2008 وهذا بسبب التأثر بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية، وانخفاض الودائع تحت الطلب، أما في سنة 2010 ارتفع معدل نمو المعروض النقدي بنسبة (10.3%) ما قيمته 108.87 مليار دولار، ويفسر ارتفاع نمو المعروض بارتفاع الأرصدة النقدية الصافية الناتجة عن تحسن احتياطات الصرف واحتياطات الذهب بالإضافة لمباشرة تنفيذ برنامج التنمية المستدامة الذي امتد لأربع أعوام، من سنة 2009 إلى سنة 2014 والذي خصص له مبلغ قدر بحوالي 238 مليار دولار، وفي سنتي 2015 و 2016 تراجع المعروض النقدي ليسجل معدل نمو سالب للعامين قدر بـ (14.7%) و (7.4-) على التوالي، و يعود هذا لتدهور أسعار النفط و بداية إرهابات دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة مالية (بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، اعداد مختلفة). وخلال سنتي 2017 و 2018 عاد التزايد بالمعروض النقدي بسبب تعافي الاقتصاد الجزائري نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، لكن في سنة 2019 انخفض المعروض النقدي بنسبة نمو سالبة قدرها (3-) (%) وكذلك في عام 2020 بنسبة نمو سالبة أيضا قدرت بـ (2.9%) وهذا الانخفاض يعود إلى الأحداث السياسية التي شهدتها الجزائر مطلع 2019 و الأزمة الصحية التي شهدتها الجزائر والعالم - جائحة كورونا- الذي أدخل العالم كله في أزمة اقتصادية كانت آثارها السلبية على جميع القطاعات بما فيها قطاع المحروقات وما صاحبه من توقف لحركة النقل والسياحة والذي خفض أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ سنة 2010 وهو ما انعكس على الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى توقف الكثير من

* يعد القانون رقم 90-10 الصادر في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض من بين أهم النصوص التي شرعت للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ويتضمن هذا القانون بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي في إنجاح الإصلاحات وأول ضمان تمويل كفاء ومنتاسق للاقتصاد الوطني، سعي القانون إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: معالجة أوضاع المحيط المالي للاقتصاد الوطني وإدارة القروض الخارجية ، للمزيد أقرأ:

- حديوش سعديّة , محاضرات في قانون النقد والقرض , كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, الجزائر, ص3.

البرامج التنموية ومن ثم التوقف عن ضخ أموال جديدة في الاقتصاد (مراد رحال, 2022: 121-122). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في العرض النقدي والذي وصل إلى ذروته كان بسبب بعض العوامل الخاصة، والتي هي أن الاقتصاد الجزائري اتسم بالأداء الجيد للاقتصاد الكلي (استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وتحسين حالة التمويل العام، وتحسين السيولة المصرفية)، مما أدى إلى معدل نمو كبير، بالإضافة إلى انطلاق الجزائر في الشروع في تطبيق برنامج تنموي والذي يتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف لتحقيق الاستقرار الوطني من خلال التحكم في معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمار، إلا أن سياسة العرض النقدي في الجزائر لم تفلح في تحقيق كل متغيرات المربع السحري لكالدور ذلك أن تحقيقها يعد في غاية الصعوبة، حيث كان تأثيرها على التضخم والنمو الاقتصادي أكثر من تأثيرها على البطالة وصيد ميزان المدفوعات، وعلى أساس أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر يخضع أساساً إلى تغيرات الوضع الدولي كارتفاع وانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، فإن فعالية السياسة النقدية تبقى نسبية في الحفاظ على استقراره. أن القاعدة النقدية في الجزائر شهدت ارتفاعاً واضحاً في عرض الكتلة النقدية M2 خلال المدة 2000-2020 للأسباب المذكورة أعلاه كزيادة الأرصدة النقدية الخارجية الناتجة عن ارتفاع عائدات المحروقات وتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي التي أدت إلى ظهور اتجاه مناسب للتطور النقدي والنظام المالي ككل، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي. ويبقى على عاتق السلطات النقدية الكثير من الجهود الرامية للإصلاح والوصول إلى الأهداف المنشودة ومنها تعزيز تنافسية الجزائر الدولية من خلال سياساتها النقدية.

جدول (1) تطور عرض النقد بالمعنى الواسع في الجزائر للمدة (2000-2020) مليار دولار

السنة	عرض النقود بالمعنى الواسع	نسبة التغير	السنة	عرض النقود بالمعنى الواسع	نسبة التغير
2000	26.85	-	2011	130.54	19.9
2001	31.99	19.1	2012	141.03	8
2002	36.40	13.7	2013	152.80	8.3
2003	43.33	19	2014	159.96	4.6
2004	50.19	15.8	2015	136.41	-14.7
2005	55.47	10.5	2016	126.24	-7.4
2006	69.33	24.9	2017	134.95	6.8
2007	89.69	29.3	2018	142.66	5.7
2008	97.72	8.9	2019	138.29	-3
2009	98.62	0.9	2020	134.20	-2.9
2010	108.87	10.3			

المصدر : بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

10- تطور سعر الفائدة

لم تؤد سياسة أسعار الفائدة دورها خلال مدة التسعينيات، وذلك لأنها محددة بسقف مما جعل تأثيرها سلبياً، وكان أول قرار اتخذ في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي هو إزاحة أسقف معدلات الفائدة، وبدء بنك الجزائر على إثرها في التحرير

التدريجي والمتمهل لهذه المعدلات تجنباً لأي انحرافات على مستوى تكلفة القروض البنكية. وقد شرع بنك الجزائر في تسقيف هامش الوساطة البنكية ليكون هيكل معدلات الفائدة كما يلي (طاهر علي ، 2006: 70-74) :

- تحديد معدل الخصم ب 15%.

- تحديد معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية ب 20%.

- تحديد معدل التسبيقات (الضمانات) للبنوك في الحساب الجاري ب 24%.

- تحديد معدلات الفائدة البنكية بين 18.5 % و 23.5 % و معدلات الفائدة الدائنة بين 16.5 % و 18 %؛ إلا أنه تم تحرير هذه المعدلات لاحقاً وابتداءً من 2003 .

ونتيجة لارتفاع معدلات إعادة الخصم ومعدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ولتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ارتفعت معدلات الفائدة في السوق النقدية ، ولكنها بدأت تتخفّف تدريجياً مع بداية 1996 ولغاية 1998 ، وذلك بسبب الانخفاض في معدل التضخم. فمعدلات الفائدة أصبحت تتبع التغيرات في الأسعار وهو ما انعكس بدوره على إيجابية معدلات الفائدة الحقيقية ابتداءً من 1997 ، حيث حاولت الجزائر في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي، استخدام معدلات الفائدة كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين والأفراد باتجاه زيادة نسبة الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمار من خلال رفع معدلات الفائدة، لذلك استخدم بنك الجزائر سعر مرجعي للتعامل مع البنوك التجارية في قبولها للودائع ومنحها للقروض .

ومن المهم أن نشير إلى أن بقاء معدل إعادة الخصم مرتفعاً خلال مدة التسعينات ناتج عن إتباع الجزائر سياسة نقدية انكماشية لتطبيقها برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، وهذا من أجل التحكم بالكتلة النقدية المتداولة والسيطرة بمعدل التضخم، ومنذ سنة 2004 إلى سنة 2020 اتسم معدل إعادة الخصم بالثبات بمعدل 4 % وهو معدل منخفض نسبياً وهذا نتيجة للسياسة التوسعية التي اتبعتها السلطات النقدية في هذه المدة وخاصة بعد الشروع في المشاريع التنموية الكبرى في الجزائر ، وأيضاً هذا الثبات راجع إلى استقرار معدل التضخم عند مستويات منخفضة، كما أن تحسن الوضع المالي وحصول فائض سيولة لدى البنوك أدى إلى إجماعها عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي وهذا ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم ثابتاً في هذه المدة (بودبودة، 2022: 505).

أما سعر الفائدة على الودائع، فقد تم تحريره بصفة تدريجية خاصة بعد إبرام اتفاقيات الاستعداد الائتماني (1989-1991) واتفاقيات برامج التعديل الهيكلي (1994-1998) فقد بدأ تحرير أسعار الفائدة على الودائع في سنة 1990 فارتفعت من 8 % إلى 12 % عام 1994 لتبلغ سنة 1996 إلى 17 %، وهذا الارتفاع كان القصد منه تعبئة أموال البنوك وتوجيهها لتمويل الاستثمارات حيث اتبعت السلطات النقدية نموذج التحرير التدريجي* ، وقد شهد سعر الفائدة على الودائع انخفاضاً تدريجياً بعد عام 1996 حتى وصل إلى 1.75 % عام 2006 وبقي مستقراً بهذه القيمة إلى عام 2020 ، وسبب هذا الاستقرار بمستوى منخفض منذ عام 2006 هو السياسة التوسعية التي اتبعتها السلطات النقدية خلال هذه المدة وانطلاق المشاريع التنموية الكبرى في الجزائر كما ذكر سابقاً وأيضاً بسبب انتهاء بنك الجزائر سياسة تثبيت فائدة الإيداع. أما ما يخص معدل الفائدة على الاقراض فإنه كان مستقراً عند نسبة 8 % في المدة 1990-1993 ، ومن الجدول (2) يمكن نرى أنه شهد ارتفاعاً تدريجياً في المدة 1993-1996 حتى وصل أعلى حد له عام 1996 والمقدر ب 21% ، وهذا الارتفاع خلال هذه المدة

* تؤكد فرضية (ماكينون - شو) في تحرير أسعار الفائدة، أن الكبح المالي ضار بالنمو الاقتصادي طويل الأجل لأنه يقلل من حجم الأموال أو المدخرات المتاحة للاستثمارات ومن ثم يعيق النمو الاقتصادي وأن نظام سعر الفائدة غير المقيد سيحفز المدخرين على تحويل بعض مدخراتهم من الأصول الحقيقية غير المنتجة إلى الأصول المالية ، وبذلك سيؤدي إلى زيادة المعروض من الائتمان وهذا سيؤثر على تعميق المالي ويقود إلى زيادة المدخرات وزيادة الاستثمار ومن ثم التأثير بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. للمزيد إقرأ:-

- Tajudeen et al, *Interest Rate Liberalization, Financial Development and Economic Growth in subSaharan African Economies*, African Journal of Economic Review, Volume V, Issue II, 2017, p.111.

يرجع للسياسة الانكماشية المتبعة في الجزائر وخاصة بعد تبنت برنامج التعديل الهيكلي، بعد ذلك شهد معدل الفائدة على الاقراض انخفاضاً تدريجياً حتى سنة 2003 حيث وصل إلى 8 % وظل مستقراً بهذه النسبة لسنة 2020 ، وتعد المدة من سنة 2007 إلى سنة 2018 هي مرحلة ارتفاع القروض المقدمة للقطاع الخاص مقارنة بالقروض المقدمة للقطاع العام نتيجة عوامل عدة منها الاهتمام بتطوير القطاع الخاص وتزايد انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تحقيق فائض سيولة هيكلي في البنوك التجارية ويلاحظ ارتفاع حجم القروض للقطاع العام والخاص خلال سنة 2020 بالرغم من تداعيات أزمة جائحة كورونا (كوفيد 19) على الاقتصاد الجزائري وهذا نتيجة اتخاذ بنك الجزائر مجموعة من التدابير الاستثنائية للتخفيف من بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات العمومية للتخفيف من تأثير الجائحة على الاقتصاد (بنك الجزائر , 2020: 1). ونلاحظ أيضاً أن سعر الفائدة الحقيقي والذي يعد من أهم المؤشرات التي يضعها المستثمر الاجنبي محل الاعتبار ، قد جاء بإشارة سالبة قبل سنة 1997 نتيجة ارتفاع معدل التضخم وخاصة في هذه المدة التي تم خلالها تطبيق برامج التعديل الهيكلي وما رافقه من تخفيض لقيمة العملة الجزائرية، وفي سنة 1997 سجلت للمرة الاولى منذ سنة 1990 قيمة موجبة قدرت (8.14%) نتجت عن انخفاض معدل التضخم بسبب التعافي التدريجي للاقتصاد الجزائري لتطبيقه الصارم لبرنامج صندوق النقد الدولي ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي، وقد شهد سعر الفائدة بعد ذلك ارتفاعاً ملحوظاً حيث وصل إلى أكثر من (15%) سنة 1998 ، وقد عرف سعر الفائدة بعد ذلك تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع مرده السياسة النقدية والوضع الاقتصادي بالجزائر وما نتج من تغيرات بأسعار الفائدة الاسمية ومعدلات التضخم، وقد شهد سنة 2009 أعلى معدل للفائدة الحقيقي بقيمة (21.57%) أما بالأعوام التي تلتها ونتيجة لارتفاع معدلات التضخم الناتج عن تخفيض قيمة العملة وإتباع التمويل غير التقليدي فقد تراجع معدل الفائدة الحقيقي تراجعاً كبيراً سنة 2018 بقيمة 0.41 %.

لقد استهدف الإصلاح الاقتصادي في الجزائر القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى رأسها القطاع المالي والمصرفي، وذلك بالتركيز على تصحيحه هيكلياً وتوسيع خدماته ودوره في الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية، وعلى وجه الخصوص في ضوء الانفتاح الاقتصادي الكبير الذي تحقق في معظم الدول العربية ومنها الجزائر ولكن نجد أن سياسة تحرير سعر الفائدة في الجزائر لها آثار تكاد تنعدم على مستوى مؤشرات التوازن الخارجي وتعزيز التنافسية الدولية، أما على المستوى الداخلي فنجد أن لها دور ملموس فقط في ضبط الكتلة النقدية، وبهذا تبقى سياسة سعر الفائدة في الجزائر قليلة الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك يعود للأسباب التالية (بن عزة جلييلة، 2017: 188) : - غياب استراتيجية واضحة من طرف السلطات النقدية في خلق مناخ استثماري ينسجم مع مبدأ المنافسة نتيجة عدم استقرار القوانين و التشريعات، - المساهمة الضعيفة للقطاع الخاص في النظام المالي، التي أدت إلى تضيق دور السوق في تحديد الأسعار الحقيقية الأصول النقدية و المالية المختلفة، - محدودية النظام المالي في وضع استراتيجية مناسبة في تحديد أسعار الفائدة التي تسمح بتعبئة الادخار مع أفضل توزيع للموارد، وهذا يعود إلى انعدام المنافسة في القطاع المصرفي. وهو ما يفسر ضعف الأداء المالي للقطاع البنكي في تمويل التنمية بالرغم من كل الإجراءات والتوجه نحو الخصخصة، غير أن ما يؤثر سلباً على الأداء هو سياسة توجيه القروض وفرض الاحتياطات الإلزامية المرتفعة بالشكل الذي يكبح نشاط القطاع البنكي في الجزائر، ويفسر تراجع تنافسيته الإقليمية - مع دول الجوار - وتنافسيته العالمية (طلحاوي فاطمة الزهراء ومدياني محمد، 2019: 87).

جدول (2) تطور معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة على الودائع والقروض وسعر الفائدة الحقيقي خلال المدة 1995-2020

السنة	معدل إعادة الخصم	سعر الفائدة على الودائع	سعر الفائدة على الإقراض	سعر الفائدة الحقيقي	السنة	معدل إعادة الخصم	سعر الفائدة على الودائع	سعر الفائدة على الإقراض	سعر الفائدة الحقيقي
1995	14	16	18.41	-7.90	2008	4	1.75	8	-6.34
1996	13	17	21	-4.05	2009	4	1.75	8	21.57
1997	11	9.5	12.5	8.14	2010	4	1.75	8	-6.99
1998	9.5	8.5	11	15.10	2011	4	1.75	8	-8.65
1999	8.5	8.5	11	-0.10	2012	4	1.75	8	0.51
2000	6	7.5	10	-10.33	2013	4	1.75	8	8.10
2001	6	6.25	9.5	10.02	2014	4	1.75	8	8.33
2002	5.5	5.25	8.5	7.17	2015	4	1.75	8	15.45
2003	4.5	5.25	8	-0.19	2016	3.50	1.75	8	6.35
2004	4	2.5	8	-3.75	2017	3.75	1.75	8	3.15
2005	4	1.94	8	-7.00	2018	3.75	1.75	8	0.41
2006	4	1.75	8	-2.30	2019	3.50	1.75	8	0.87
2007	4	1.75	8	1.51	2020	3	1.75	8	8.99

المصدر:

1- International Monetary Fund (I.M.F), International Financial Statistics, . World Bank Year Book.

11- سعر الصرف

قامت السلطة النقدية في الجزائر بإجراءات معينة بما يخص سعر الصرف بغية تحقيق قدرة تنافسية مع الخارج والتأثير على الأسعار المحلية، ويعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي* نوع من مؤشرات التنافسية الذي ينطبق وحالة الجزائر، وقد مر خلال تطوره بعدة مراحل وهي كالتالي:

- الإدارة الديناميكية لسعر الصرف: أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية مع نهاية 1993 أو بداية 1994، على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترازي،

* إن حدوث تغير في سعر الصرف الإسمي (الذي يمثل قيمة عملة محلية لبلد ما مقارنة بعملة بلد آخر) قد لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد محل الاهتمام. فإذا حدث انخفاض في القيمة الإسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياساً إلى الوضع في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، فإن القدرة التنافسية للبلد المعين قد تميل إلى الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في سعر الصرف الإسمي وهو ما يستدعي استخدام مفهوم سعر الصرف الفعلي الحقيقي. للمزيد أنظر:-

- هالوود سي بول، رونالد ماك دونالد، النقود والتمويل الدولي، المملكة العربية السعودية، دار المريخ، 2007، ص55.

و قد تمثلت عملية تعديل معدل الصرف وفق الطرق الاربعة التالية: الانزلاق التدريجي، التخفيض الصريح، تقنية التسعير المسماة (fixing session) سوق الصرف ما بين البنوك.

• الانزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم " انزلاق تدريجي" و مراقب، طبق خلال مدة طويلة نسبيا امتدت من نهاية عام 1987 إلى عام 1992، وذلك بتخفيض قيمة الدينار بصورة منظمة وتدرجية (بلعزور بن علي، 2008: 218)، انتقل سعر صرف الدينار من 4.936 دينار لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 ديناراً جزائرياً مقابل الدولار الواحد مع نهاية 1989. وعلى الرغم من الإصلاحات المتخذة إلا أن المتغيرات الاقتصادية الكلية شهدت تدهوراً، حيث استمر النمو السالب في حجم الناتج المحلي الإجمالي منذ 1986، كما سجل ميزان الحساب الجاري عجزاً نسبته 2.6 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 1988 (عبد الله المنصوري، 2007: 353)، كما عجزت تخفيضات الإنفاق الحكومي عن تعويض انخفاض الإيرادات، وفي ظل غياب سوق مالية اضطرت السلطة النقدية إلى الإصدار النقدي و الاستدانة الخارجية من أجل تغطية عجزاتها*.

• التخفيض الصريح: قرر مجلس النقد والقرض في نهاية 1991 خفض قيمة الدينار الجزائري بـ 22 % بالنسبة للدولار الأمريكي، ليصل إلى 22.5 دينار مقابل الدولار، واستقر سعر صرف الدينار حول هذه القيمة حتى عام 1994. إلا أن الاستقرار النسبي لمعدل سعر الصرف الاسمي لم يكن يقابل الأساسيات الاقتصادية التي قادت إلى جعل معدلات التضخم في الجزائر وبصورة مستمرة أعلى من المعدلات السائدة لدى شركائها التجاريين، ومن ثم فإن قيمة الدينار الحقيقية قد ارتفعت بنسبة 50 % بين عام 1991 ونهاية عام 1993. وقبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، وبدون سابق اعلان أجري تعديل طفيف لم يتجاوز 10% تمهيدا لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض عام 1994 وذلك بنسبة 40.17 %، على اثر هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 ديناراً مقابل الدولار الأمريكي الواحد. ولابد من الإشارة إلى أن التخفيض المتتابع اتخذته الجزائر لأسباب منها، مواجهة أسعار الصرف المبالغ فيها والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل، الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، المساعدة في المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجات السلع المحلية (لحلو مرسي بوخاري، 2010: 296-298)

• طريقة التسعير fixing: تقوم طريقة الـ fixing على نظام التسعير بالمزاد العلني بهدف تدعيم قابلية الدينار للتحويل، تعتمد على جلسات يومية تعقد في مقر بنك الجزائر وتضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة برئاسة ممثل بنك الجزائر (بربري محمد أمين، 2011: 37)، ويتم تحديد قيمة الدينار بالنسبة للعملة الصعبة الأجنبية عن طريق تخصيص رمز مناقصة للبنوك التجارية، هذا النظام يعتمد على حصص أسبوعية ثم يومية منظمة ومرؤوسة من طرف بنك الجزائر. لقد سمحت هذه الطريقة بتبيان القدرة على إشباع طلب المتعاملين على العملات الصعبة ووفرت للسيارة فرصة لتعميق معارفهم و إدراك تأثير المعلومات السياسية والاقتصادية والمالية على سلوك سعر الصرف، هذا النظام تم إلغاؤه واستبداله بنظام السوق بين البنوك للصرف في 1995.

لقد تطور نظام الصرف بين سنتي 1994-2000، فمن سنة 1994 اتبعت السلطة النقدية سياسة مرنة لإدارة الصرف وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر، حيث يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناء على العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في بداية كل جلسة، وأيضاً في ضوء توفر العملة الأجنبية، وخلال مدة التصحيح الهيكلي فقد الدينار الجزائري جزءاً كبيراً من قيمته بحيث انتقل من 24.1 دينار جزائري لكل

* أسفر الإصدار النقدي والاستدانة عن ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 30 % عام 1985 إلى 45.7 % عام 1988 وفضت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 35 % إلى 87.16 %، وازدادت نسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي الناتج احملي، حيث وصلت إلى 76 % عام 1985 وارتفعت إلى 79 % عام 1988، للمزيد انظر إلى:-

- كريم النشاببي و آخرون، دراسة خاصة للجزائر تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، 1998، ص 7.

دولار أمريكي في سنة 1993 إلى 60.6 دينار جزائري لكل دولار في سنة 1998 (كرام مياسي، 2012: 182-288). أما في السنوات وخاصة خلال المدة (2000-2014) فقد عرف سعر الصرف استقراراً نسبياً حيث تراوح بين 75.3 دج و 85.56 دج للدولار الأمريكي، ويرجع ذلك إلى نمو صادرات المحروقات، علماً بأنها تمثل المصدر الرئيس للعملة الأجنبية، وأيضاً إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة في سنة 1996 الذي سمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لزبانتها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداءً من نفس العام وتعد الخطوة الأولى في اتجاه نظام تعويم سعر الصرف، والسماح بإقامة مكاتب لصرف العملة الصعبة في نهاية ذلك العام، وفي سنة 2015 ارتفع سعر الصرف من 85.56 دج إلى 100.46 دج للدولار بسبب عوامل عدة من بينها انخفاض سعر النفط وانعكاسه على الإيرادات النفطية بالإضافة إلى السعي نحو تقليص حجم الواردات، والحفاظ على التوازن الكلي للاقتصاد عبر التوجه نحو جعل الدينار ضعيفاً في ظل شح السيولة وسياسة الطلب الكلي للحكومة، وبسبب عدم كفاءة السياسة المالية (الضريبية والحوافز والقيود الجمركية). لقد أدت أزمة انخفاض أسعار النفط نهاية 2014 إلى إعادة ترتيب أوراق السلطات النقدية في الجزائر، حيث عمدت إلى تخفيض قيمة الدينار بغية رفع حصيلته مداخل النفط المقومة بالدولار عند تحويلها للدينار، حيث تراجع قيمة الدينار في مدة (2014-2020) تقريباً بنسبة 54% من 85.56 دج إلى 131.59 دج.

• سوق الصرف ما بين البنوك (التعويم المدار لسعر الصرف): أقيمت سوق الصرف ما بين البنوك، ابتداءً من 1996، حيث تضمن سعر الصرف الفعلي الحقيقي ما بين سنتي 1995-1998 بأكثر من 20%، واتبعت بتراجع بنسبة 13% ما بين سنتي 1998 و 2001، وهذا الإجراء يهدف بالأساس للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبين حزيران و كانون الأول من عام 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5% عام 2006 ليبدأ بعدها بالصعود حتى نهاية سنة 2009 ليعاود الهبوط لـ 96.51 سنة 2015 ليستقر عند 84.31 سنة 2020 ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول (3)، أن ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي هذا تسبب في انخفاض القدرة التنافسية الدولية للجزائر (World Bank Group, 2020: 5).

في الواقع فإن سوق الصرف بين البنوك هو محدود لكون أغلب القروض من العملة الأجنبية تتأتى من البنك المركزي نتيجة ضعف الصادرات خارج المحروقات، وعليه فإن هذا يشير لوجود اختلال هيكلي ولذلك فإن التحديد اليومي لسعر الصرف لا ينتج عن تقابل قوى العرض والطلب بالسوق النقدية إنما ينتج عن سياسة سعر الصرف التي حددها البنك المركزي الجزائري (توفيق الصادق وآخرون، 2006: 83). وانه في ظل نظام سعر الصرف المدار وتخفيض العملة الذي تم خلال الثلاثين عام الأخيرة من خلال تحفيز الصادرات خارج المحروقات قادت إلى تحسن القدرة التنافسية التي لم تستمر حيث أن امتصاص عجز الميزان التجاري خلال أزمة انخفاض أسعار النفط نهاية عام 2014 لم يكن فعالاً، الأمر الذي يفسر عدم تأثير سعر الصرف الحقيقي على معدل النمو الاقتصادي في الأمد الطويل بسبب وجود تجارة خارجية تعتمد بالدرجة الأولى على منتجات المحروقات (التي يتحدد سعرها في السوق العالمية بالدولار الأمريكي) وهي ضعيفة التنافسية تخلو من الابتكار والجودة خلافاً للمنتجات المصدرة خارج المحروقات.

الجدول (3) تطور سعر صرف الدينار الجزائري الاسمي والحقيقي للسنوات (2000 - 2020)

السنة	سعر الصرف الاسمي الدولار/ دينار	سعر الصرف الحقيقي	السنة	سعر الصرف الاسمي الدولار/ دينار	سعر الصرف الحقيقي
2000	75.3	119.42	2011	76.06	99.13
2001	77.3	123.21	2012	78.10	103.91
2002	79.7	114.23	2013	78.15	101.77
2003	77.4	103.09	2014	85.56	102.89
2004	72.61	113.52	2015	100.46	102.62
2005	73.38	101.75	2016	109.44	95.52
2006	71.16	101.32	2017	110.96	97.84
2007	66.83	99.92	2018	116.61	93.27
2008	71.18	102.25	2019	119.36	95.06
2009	72.73	100.28	2020	131.59	84.31
2010	76.06	100			

المصدر: 1- صندوق النقد الدولي 2- بنك الجزائر

Federal Reserve Economic Data (FRED) St. Louis Fe -3

يوضح الشكل (1) أن الزيادة في كمية النقد المتداولة في الاقتصاد الجزائري دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج الوطني الحقيقي أدت إلى زيادة عرض الدينار الجزائري في سوق النقد الأجنبي وهو ما ينتج عنه انخفاض في قيمة سعر صرف الدينار*. كذلك يؤدي الارتفاع غير المعقول لكمية النقد المتداولة في انخفاض أسعار الفائدة داخل الاقتصاد الوطني نظرا لتغيير سلوك رجال الأعمال في السوق المالي و ارتفاع الاستثمار الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع في مستوى الطلب الداخلي على السلع والخدمات و هو ما يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة في المدى البعيد وهذا حسب نظرية تعادل القوة الشرائية.

أن الانخفاض في قيمة العملة في الجزائر قد رفع من تكلفة الاسترادات للمواد الخام و السلع الوسيطة و السلع الرأسمالية التي يتم استخدامها في عملية الانتاج ، وبالنتيجة فان ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس سلبا على العرض الكلي (انخفاض معدل النمو) خصوصا وان الجزائر تعتمد بشكل كبير على مدخلات الإنتاج الاستيرادية. ومن ثم، فإن سياسة التخفيض التدريجي لقيمة الدينار الجزائري التي اتبعتها الجزائر لم تكن لها نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني ، لاسيما فيما يخص الصادرات ، بسبب هشاشة الاقتصاد الجزائري كونه يعتمد في صادراته بالدرجة الاولى على المحروقات وهو اقتصاد غير

* من اسباب انخفاض قيمة الدينار الجزائري

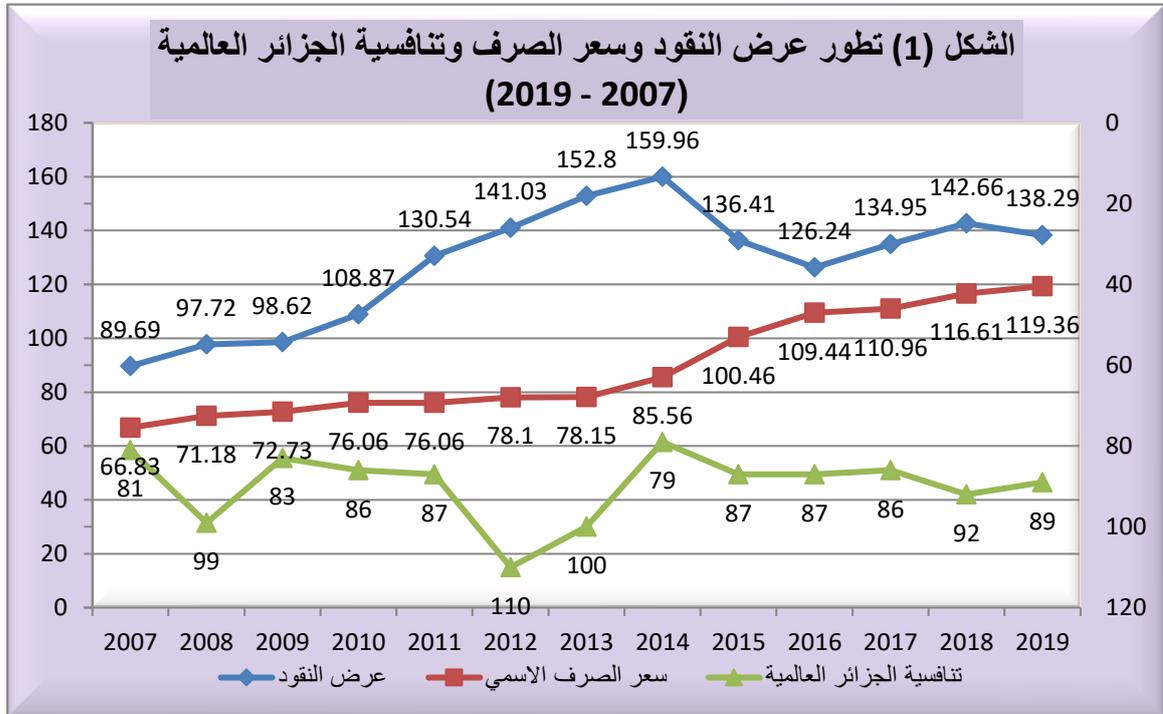
- التخفيض الرسمي لقيمة الدينار الجزائري خلال سنتي 1991 و 1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدات المالية للجزائر، و هذا بهدف تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و تقليص الفرق بين السعر الرسمي و الموازي الذي يزداد بشكل حاد.

- التوجه إلى سياسة التعويم المدار منذ 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف وضمن سياسته النقدية الرامية إلى تشجيع قطاع التصدير و العمل على تنمية الاقتصاد الوطني.

- النمو المفرط للواردات في الجزائر حي وصلت إلى حوالي 52.5 مليار دولار في عام 2014 الأمر الذي هدد استقرار قيمة الدينار الجزائري، و هذا نتيجة الطلب المرتفع على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، و الذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض و الطلب على الدينار في سوق الصرف.

- تبني سلطات الحكومة الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كإجراء لرفع حصيلة مداخيل البترول المقومة بالدولار عند تحويلها إلى الدينار الجزائري و خاصة في مدد انهيار أسعار البترول.

متنوع، وصادراته من غير المحروقات نسبة ضئيلة جدا، كذلك فإن التخفيض في العملة الجزائرية تسبب في حدوث نتائج عكسية فالطلب الداخلي على السلع المستوردة غير مرن، وفي ظل ارتفاع أسعارها يترتب عنه زيادة في الاجور (تضخم مستورد)، مما انعكس على ارتفاع أسعار الصادرات. ولكل ما تقدم فإن الزيادة في عرض النقد وتخفيض العملة الجزائرية لم يكن لهما الاثر المرجو في تعزيز القدرة التنافسية الدولية للجزائر.



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على 1- الجداول (1) و (3) -2 تقرير التنافسية العالم

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

تم التوصل للاستنتاجات التالية:

1- بالرغم من كل الجهود والإصلاحات التي بذلتها السلطات الجزائرية في شتى الميادين ، وبعض النتائج الايجابية المسجلة في بعض المؤشرات الكلية، وإجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية والسماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية ، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيداً في مجال الجاذبية والتنافسية الإقليمية فضلاً عن العالمية بدليل المراتب المتدنية التي شغلها الجزائر في مختلف التقارير الدولية وخصوصاً في تقرير التنافسية العالمي الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس. أن تدهور مرتبة الجزائر التنافسية الدولية أسهم فيه تدني مؤشر الاقتصاد الكلي الذي يشمل محور السياسة النقدية التي لم تستطع بأدواتها تعزيز القدرة التنافسية في البلد.

2- في الجزائر لم يكن لسعر الصرف ذلك التأثير المنشود على معدل النمو الاقتصادي في الأمد الطويل بسبب وجود تجارة خارجية تعتمد بالدرجة الأولى على انتاج النفط (التي يتحدد سعرها في السوق العالمية بالدولار الأمريكي) وهي ضعيفة التنافسية تخلو من الابتكار والجودة خلافاً للمنتجات المصدرة خارج المحروقات. الا أن نظام التعويم المدار لسعر الصرف من قبل السلطة النقدية في البلدين يعد مناسباً لأحتواء التضخم في هذه المرحلة ، لأن هذا النظام يتيح للسلطة النقدية المرونة الكافية لتحديد سعر الصرف المناسب لحالة الاقتصاد والمتمثل في ضعف هيكل الانتاج بشكل عام.

3- تتامى عرض النقد في الجزائر بنسبة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي مما سبب ارتفاعا في حدة الضغوط التضخمية. فعلى الرغم من أن التشريعات والقوانين في البلدان الريفية تؤكد على استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة بيد أن الامر خلاف ذلك إذ أن قدرة السياسة النقدية على السيطرة على نمو عرض النقد تكون محدودة لأن الاساس النقدي في هذه الدول يزداد بشكل كبير نتيجة لزيادة رصيد الموجودات الاجنبية من خلال القطاع النفطي، ومن ثم يكون الاثر الهيمنة المالية - النفطية.

4- سياسة تحرير سعر الفائدة في الجزائر تكاد آثارها تتعدم على مستوى مؤشرات التوازن الخارجي وتعزيز التنافسية الدولية، أما على المستوى الداخلي فنجد أن لها دور ملموس فقط في ضبط الكتلة النقدية، و بهذا تبقى سياسة سعر الفائدة في الجزائر قليلة الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

التوصيات

1- ضرورة مواصلة اصلاح السياسة النقدية في الجزائر ليكون لها دور كبير في تعزيز القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال تأهيل النظام المصرفي ورفع كفاءته وتطوير عملياته وتنظيم التعامل في السوق النقدي. وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي بتفعيل مستويات الرقابة والاشراف بما يتسق والمعايير الدولية.

2- على السياسة النقدية في الجزائر السيطرة على الكتلة النقدية من خلال تحقيق التناسب بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي للوصول إلى توازن القطاعين النقدي والحقيقي

3- لابد من التنسيق بين السياستين (النقدية والمالية) في الجزائر، حتى يكون لها الدور الفعال في النشاط الاقتصادي ومن ثم في تعزيز القدرة التنافسية.

4- كذلك يجب اتباع سياسة مالية محايدة لتجنب عدم الاستدامة المالية فضلاً عن التضخم، ولتجنب اتباع السياسة النقدية للسياسة المالية وترك السياسة النقدية لتقوم بوظائفها الأخرى كتحفيز النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

5- ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري من خلال تنويع مصادر الدخل ورفع نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية الاقتصادية المختلفة في الدخل وبناء قاعدة انتاجية عريضة ذات قيمة مضافة وميزة تنافسية عالية

المصادر

اولا - الكتب

1- إبراهيم المصري .(2014). الاقتصاد النقدي النقود- البنوك - البازل، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

2- بلعزور بن علي .(2008). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .،

3- توفيق الصادق و آخرون. (2006) . السياسة النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

4- حسن الحاج .(2018) . التغير في أسعار الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد، اتحاد شركات الاستثمار، الكويت.

5- دعاء عقل احمد و أميرة عقل أحمد . (2015). السياسة النقدية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ، جامعة بنها ، مصر .

6- رحيم حسين. (2006) . النقد والسياسة النقدية في الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع.

7- زكريا الدوري ويسرى السامرائي . (2013). البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان.

8- الطاهر لطرش . (2015). الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- 9- عبد السلام أبو قحف. (2010). التنافسية وتغيير قواعد اللعبة (آليات السيطرة على الأسواق), المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية .
- 10- عبد المطلب عبد الحميد. (2013). السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي, الدار الجامعية, مصر .
- 11- كرام مياسي . (2012) . الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار همومة، الجزائر .
- 12- لحو مرسى بوخاري, (2010). سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية , مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع , لبنان .
- 13- مجدي الشوربجي. (2013). آثار السياسة الاقتصادية الكلية على الناتج والأسعار في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ,مصر .
- 14- محمد فوزي أبو السعود. (2004). مقدمة في الاقتصاد الكلي , الدار الجامعة ، الاسكندرية.
- 15- هيل عجمي الجميلي و رمزي ياسين . (2009). النقود والمصارف والنظرية النقدية, الطبعة الأولى, دار وائل للنشر, الأردن .

ثانيا- الرسائل والاطاريح

- 1- طاهر علي ، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، الجزائر 2005-2006.
- 2- عبد الله المنصوري . (2007) . السياسة النقدية و الجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، حالة اقتصاد صغير و مفتوح ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر .

ثالثا: البحوث والدراسات

- 1- بربري محمد امين . (2011) ز مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري, مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع.
- 2- بن عزة جلييلة , (2017) . سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية للمدة (2006-2014) , مجلة الاقتصاد الصناعي , العدد 12.
- 3- بوبودة زهرة , (2022) . توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 : دراسة تحليلية , مجلة اقتصاد المال والاعمال , المجلد 07, العدد 01, الجزائر .
- 4- طلحاوي فاطمة الزهراء و مدياني محمد . (2019) . تقييم أداء القطاع البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات البنكية الجزائرية , مجلة التكامل الاقتصادي, المجلد: 07 - العدد: 02 .
- 5- محمد متولي محمد الخطيب. (2021). الاقتصاد المصري للفترة (2007/2008 - 2016/2017) , كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الاسكندرية.
- 6- مراد رحال . (2022). دراسة قياسية للعوامل المؤثرة في الكتلة النقدية في الجزائر خلال المدة (2000-2020), الأفق للدراسات الاقتصادية , العدد 07 المجلد 02 .

رابعا - التقارير والنشرات

- 1- البنك الدولي
- 2- بنك الجزائر , 2020.

First: Books

1. R. Glenn Hubbard .(2008). Money The Financial System and The Economy, Sixth Edition , Pearson International Edition.
2. Eric Monnet and Miklos Vari. (2019). Liquidity ratios as monetary policy tools: Some historical lessons for macro prudential policy, International Monetary Fund.
3. Gorrie, James R.(2013) . The China crisis: How China's economic collapse will lead to a global depression. John Wiley & Sons.
4. Gregory N. Mankiw. (2019) . Macroeconomic, 10th edition, worth publishers, New York.
5. John Sloman . (2018) . Economics, 10th Edition, UK, Pearson Education Ltd.
6. John Sloman . (2018) . Economics, 10th Edition, UK, Pearson Education Ltd.
7. Olivier Blanchard .(2021). Macroeconomics, 8th Edition, Pearson Education Limited, USA.
8. Olivier Blanchard .2021. *Macroeconomics*, 8th Edition, Pearson Education Limited, USA.
9. R. Cauvery et al. (2009). Money Economics, India, S- Chand and Company Ltd.
10. Tobin, James .(2008). Monetary Policy, The Concise Encyclopaedia of Economics, USA,.

Second: Research and Studies

- 1- Aiginger and others . 2013. Competitiveness under New Perspectives, WWW for Europe Working Paper, No.44, WWW for Europe, Vienna.
- 2- Iordachioaia Adelina-Geanina .2011 . Titu Maiorescu, Monetary Policy and Economic Policy, journal of knowledge management, economics and information technology, volume1, Issue no: 2, University of Romania.